السلام علیکم ورحمة اللہ وبرکاتہ

ورد علی سوال من بعض الاحبۃ ھل فی اموال التجارۃ زکوۃ ام لا؟))

الجواب بعون الوہاب بشرط صحة السؤال

وعلیکم السلام ورحمة اللہ وبرکاتہ!

الحمد للہ، والصلاة والسلام علیٰ رسول اللہ، أما بعد!

فکتب فی جوابہ الاحادیث الآیۃ واکتفیت بھما وما زدت علیھا من تلقاء نفسی ولا من اقوال العلماء حرفاً واحداً

عن ابی ذران رسول اللّٰہ ﷺ قال فی الابل صدقتھا وفی البقر صدقتھا وفی الغنم صدقتھا وفی البز صدقتہ رواہ الدارقطنی والحاکم وصححہ، وقال الحافظ ابن حجر اسنادہ لا باس بہ۔

وعن سمرۃ بن جندب کان رسول اللّٰہ ﷺ یامرنا ان نخرج الزکوۃ مما ''یعد'' للبیع رواہ الدارقطنی وابوداوٗد والبزار

وعنہ ان رسول اللّٰہ ﷺ کان یامرنا ان نخرج الزکوٰۃ من الرقیق الذی یعد للبیع رواہ الدارقطنی والبزار

وعن زیاد بن حریر قال بعثنی عمر مصدقا فامرنی ان اخذ من المسلمین عن اموالھم اذا اختلفوا بھا للتجارۃ ربع العشر ومن اموال اھل الذمۃ نصف العشر ومن اموال اھل الحرب العشر ومن اموال اھل الذمۃ نصف العشر ومن اموال اھل الحرب العشر اخرجہ ابوعبید وعبدالرزاق ورواہ الطبرانی فی الاوسط مرفوعاً وسکت علیہ الحافظ ابن حجر فی التلخیص مع شدۃ ''فحصہ'' فی تصحیح الاحادیث وتضعیفہ من ذلک الکتاب

وعن حماس قال مررت علی عمر بن الخطاب وعلی عنقی اُدم احملھا فقال الا تؤدی زکوتک یا حماس فقلت مالی غیر ھذا واھب فی القرظ قال ذاک مال فضع فوضعتھا بین یدیہ فحسبھا فوجدۃ قد روجب فیھا الزکوٰۃ رواہ الشافعی واحمد وابن ابی شیبۃ وعبدالرزاق وسعید بن منصور والدارقطنی۔

وعن زریق بن حکیم ان عمر بن عبدالعزیز کتب الیہ ان انظر من فوبک من المسلمین فخُذ مّمَا ظھر من اموالھم من التجارات من کل اربعین دینارٍ دیناراً رواہ مالک فی الموطا والشافعی

ورواہ البیھقی من طریق احمد بن حنبل ثنا حفص بن غیاث ثنا عبیداللّٰہ بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال لیس فی العروض زکوۃ الا ما کان للتجارۃ

وعن اَبن عمر فی کل مال یدار عبید او دواب او بز للتجارۃ تدار فیہ الزکوٰۃ رواہ عبدالرزاق۔

فلما بلغ السائل ھذا الجواب اراہٗ بعض افاضل عصر فاکتب علیہ۔

حدیث اولٰ قال ابن الھمام فی الفتح حدیث ابی ذراعلہ الترمذی عن البخاری بان ابن جریج لم یسمع من عمران بن ابی انس انتھی وقت ضعف وقال فی واحدۃ منھا : ھیذا اسنادٌ لا باس بہ : ولایخفاک ان مثل ھٰذا لاتقوم بہ الحجۃ علی انہ قال ابن دقیق العیدان الذی رواہ فی المستدرک فی ھذا الحدیث البر ورواہ الدارقطنی بالزاء لکن من طرق ضعیفۃ وہذا مما یوجب الاحتمال فلایتم الاستدلال بہ انتھی ماقال الشوکانی

حدیث ثانی وثالث، قال بن حجر فی اسنادہ جھالۃ لان خبیب بن سلیمان مجھول وجعفر بن سعد لیس بالقوی وقال فی بلوغ المرام اسنادہ لین وقال الشوکانی فی دبل الغمام رواہ ابوداوٗد والطبرانی والدارقطنی والبزار لکنھا لاتقوم بمثلہ الحجۃ لمافی اسنادہ من المجاھیل قال السید عبدالغنی الزبیدی فی حاشیۃ الدارقطنی ھٰذا من صحیفۃ سمرۃ التی یردیھا عنھم ولیس لھاَ مخرج الا من جھتھم انتھی۔

والاحادیث الباقیۃ لیستر بحجۃ لانھا موقوفۃ کما لایخفی علی باھر اصول الحدیث وقال الشوکانی وما قول عمر فما لانقول بحجیۃ فتحیر السائل وجاء بہ عندی فالح علی ان ارفع ھذہ الاعتراضات واوفع تلک التعقبات حتی اضطرفی الی الکتابۃ والجافی الی الاجابۃ فاقول مستعیناً باللّٰہ۔

الحدیث الاول اخرجہ الحکام من طریقین ثم قال کلا الاسنادین صحیح علی شرطھما واعتراض ابن دقیق العید کونہ علی شرط البخاری ودفعہ ابن الملقن فی البدر بان مراد الحاکم ان الشیخین قد احتجا بمثل رجال الاسنادین لا انھم من رجالھما معا و تعلیل البخاری لہ بان ابن جریج لم یسمع من عمران فی طریق واحد منھما لافی الطریق الثانی الذی یرویہ سعید بن سلمۃ عن عمرانَ وقال فیہ الحافظ ابن حجر ھذا اسنادہ لاباس بہ ولہ طرق غیر ھما وان ضعفھا العلماء لکن تقرر فی اصول الحدیث ان مثل ھذا الحدیث اذا کثرت طرقہ مبار حسناً بل صحیحا

قال السیوطنی والمقرر فی علوم الحدیث ان من یکون بھذہ الصفۃ اذا وجدلہ شاَھد او متابع حکم لحدیثہ بالصحۃ وقال الشیخ محمد اکرم فی امعان النظر قد یکون کل من المتابع والمتابع لا اعتماد علیہ فباجتماعھما تحصل القوۃ انتھی۔

وقد تمسک الشوکانی فی النیل والدراری وغیرہ فی غیر ھمافی مواضح کثیرۃ بالاحادیث الجعفۃ متدلین بھذہ القاعدہ وفی العلم الشائخ ودونہ الضعیف وھو مراتب کثیرۃ وتحسنہ الشواھد وتصحہ عند بعضھم مالم یکثر ضعفہ فی المحلین انتھیٰ

علی ان روایۃ من لاباس بہ حجۃ عند ابن معین وعبدالرحمٰن بن ابراھیم

قال ابوذر الدمشقی قلت لعبدالرحمٰن ماتقول فی علی بن جوشب قال لاباس بہ قال قلت ولم لاتقول ثقۃ قال قد قلت لک انہ ثقۃ کذا فی الامعان عکفی بھما امامین ھمامین اما لفظ البر موضع البز فی روایۃ المستدرک فتصحیف من بعض الرواۃ کما صرح بہ النووی فی تھذیب الاسماء واللغات

والحدیث الثانی وان ضعفہ ابن حجر بان قال فی اسنادہ جھالۃ لکن خسنہ غیرہ کما قال الشوکانی وصرح ابن عبدالبر بان اسنادہٗ حسن ولایخفاک ان محسنہ عندہٗ علم برواتہ وجرح الجھالۃ عدم علم بحال الرواۃ ومن لہ علم مقدم علیٰ من لیس لہ علم

وقول المعترض فی اسنادہٖ جعفر بن سعد وھو لیس بالقوی فجرح مبھم لایقبل حتی یبین سببہ کَما قال الحافظ الجرح مقدم علی التعدیل ان صدر میناً من عارف باسبابہ لانہ ان کان غیر مفسر لم یقدح فیمن ثبتت عدالۃ انتھیٰ

وقد علمت قول الشوکانی ان ھذا الحدیث حسن عند العلماء سوی الحافظ والجرح المبھم للحافظ فی مقابلۃ تحسین العلمائَ، غیر مقبول

قال ابوداود کلھا سکت علیہ فی کتابی ھذا فھو صالح للاحتجاج وھذا من الاحادیث التی سکت علیھا ابوداوَد وبعدہٗ ابن المنذر وسکوتھما دلیل علی حسنہ عندھما وھذا ھو الجواب من الحدیث الثالث۔

علی ان الحدیث الضعیف اذا کان معمولا بہ فی القرون المشھود لھا بالخیر مقبول عند الامامۃ لحدیث العینان وکاع السہ وحدیث الماء طھور ولاینجسہ شئَ الا ما غلب علی ریحہ او طعمہ او لونہ وحدیث لاوصیۃ لوارک وامثالھا کثیرۃ وقد انفقت الامۃ علی

ان النوم ناقض ودليلهم الاحاديث الضعيفة فهى مردودة من حيث الاسناد مقبولة من حيث المعانى قال الحافظ فى التلخيص تعقب ابن عبد البر على تصحيح من صحح حديث البحر هو الطهور ماءہ ثم حكم مع ذلك بصحة لتلقى العلماء له بالقبول فرده من حيث الاسناد وقبله من حيث المعنى انتهىٰ ملخصا

قال النووى اتفق العلماء على تضعيف حديث الا ما غلب على ريحه او طعمه قلت ومع ذلك اجمع العلماء علىٰ ان الماء القليل والكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت لونًا او ريحًا او طعما فهو نجسٌ كما قاله ابن المنذر۔

وقال الشافعى وهو قول العامة لا اعلم بينهم خلافًا فيه۔

وقال الشوكانى وقد اتفق اهل الحديث علىٰ ضعيف هذه الزيادة لكنه قد وقع الاجماع علىٰ مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن فمن كان يقول بحجية الاجماع كان الدليل عندهٗ على ما افادته تلك الزيادة هو الاجمع ومن كان لا يقول بحجية الاجماع كان هذه الاجماع مفيد الصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما اجمع على معناها وتلقى بالقبول فالاستدلال بها لا بالاجماع انتهىٰ

قال السخاوى فى شرح الالفية اذا تلقت الامة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى انه ينزل منزلة التواتر فى انه ينسخ المقطوع به ولهذا قال الشافعى رحمة اللّٰه فى حديث لا وصية لوارث انه لا يثبتة اهل الحديث لكن العامة تلقته بالقبول وملوا به حتى جعلوه ناسخا الاية الوصية

وقال العلامة المقبلى فى ارواح النوافخ شرح العلم الشامخ فالصحيح المعمول به وهو يشتمل انواعاً من الضعيف وقد ذكره ابن حجر فى مواضع كتلخيص البدر والمنير وكذالك وغيره فليحفظ فانه مهم لكثرة غلط الناس اليوم فيما قد يقول فيه المحدثون ليس بصحيح او هم ضعيف فيتوهم انه غير معمول به مطلقاً ولم يشترط فى المعمول به كونه صحيحاً باصطلاح متاخرى المحدثين الا البخارى وهو قول بعيد عن الادلة بل لو قيل خلاف ما عليه الاولون والاٰخرون لساع انتهىٰ

وقد اجمعت سلف الامة على العمل بحديث زكوٰة اموال التجارة۔

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح الزكوٰة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هٰذا الحديث انتهىٰ

وكذا نقل الاجماع علىٰ ذالك الشوكانى فى النيل وغيره فى غيره وقد اخذها الخليفه الثانى وامر عماله باخذها فما انكر عليه احد من الصحابة قال الطحاوى لا نعلم احداً من الصحابة خالف عمر رضى اللّٰه عنه فى هٰذه المسئلة

وقال ابن المنذر الاجماع قائم علىٰ وجوب الزكوٰة فى مال التجارة وممن قال بوجوبها الفهقهاء السبعة لكن لا يكفر جاحدها للاختلاف فيها، ولا عبرة بمخالفة من خلاف اجماع سلف هذه الامة من الظاهرية وغيرها ولو كانوا اعداد الشعر والبصر ولو لم يكن فى هٰذهٖ المسئلة الا قول اللّٰه عزوجل **وَاَنْفِقُوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ** وقوله جلل ذكرهٗ **خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا** لتم الاستدلال لان اللفظ الاموال وما كسبتم عام شاملٌ لجميع اصناف الاموال فلا يخص منها شى الا بنص من الشارع والاجماع الثابت فكيف مع هٰذه الاحاديث المذكورة وقول ﷺ ان اللّٰه قد فرض عليهم صدقة توخذ من اغنياء هم فترد علىٰ فقراهم متفق عليه فكل من كان عندهٗ مالٌ نقداً كان او غيره فهو الغنى وحد الغنى فى هذا الحديث النصاب المقرر من الشارع وهو مأتا درهم او قيمتها فتخصيص بعض الاغنياء من بعض تحكم وقوله ﷺ واما خالد فانكم تظلمون خالداً فانه قد احتبس اوراعه واعتده فى سبيل اللّٰهِ متفق عليه فان الصحابة رضى اللّٰه عنهم طلبوا منه زكوٰة اوراعه واعتده ظنا منهم انها للتجارة فمنع فشكوا اليه ﷺ فقال انه قد اوقف امواله فى سبيل اللّٰه فليس عليه فيها زكوٰة فطلبكم انه ظلم وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث وخلافه لا تشهد له العبادة ولا الدلالة تحكم فلولم تكن فى اموال التجارة زكوه لما طلب الصحابة من خالد زكوٰة اجناسه ولمنعهم ﷺ عن اخذ زكوٰة اموال التجارة واما الاحاديث الباقية فاعلم رحمك اللّٰه تعالىٰ انا براٰ من اصل اُصَل على خلاف الحديث النبوى واعدداء القاعده اُسست على شقاق الاثر المصطفوى قال رسول ربنا ﷺ عليكم بسنتى سنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواضز وقال اقتدوا بالذين من بعدى ابو بكر وعمر وقال اوصيكم باصحابى ثم الذين للونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب فما ثبت من الخلفاء الراشدين وسلف عليه خير القرون فتمسك به وعض عليه بالنواجذ واياك والاصول التى اصلت على شفاء جرف هار التى لا يسمن ولا يغنى من جوع اللّهم كيف لا يكون قولهم حجة مع ان رسول ربنا امرنا باتباعهم ووعد خالقنا رضاه باقتفاء هم فواعجا لعلم هذا الاصل ثمرته وعقل هٰذه القاعدة قطفة والذى نسب اليه هذه القعدة وهو بريئ منها هو الذى احجت بقول الخلفائ۔

نقل السيوطى فى الاكليل ان الشافعى رحمه اللّٰه قال مرة بمكة سلونى عما شئتم اخبركم عنه من كتاب اللّٰه فقيل له ما نقول فى المحرم يقتل الذنبور فقال بِسمِ اللّٰهِ الرّ۔ حٰمنِ الرحيم قال اللّيه تعالىٰ **وَمَا اٰتٰكُمُ الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوْا**۔

وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى بن خراش عن حذيفة بن اليمان عن النبى ﷺ انه قال اقتدوا بالذين من بعدى ابو بكر وعمر۔

وحدثنا سفيان عن مسعر بن كدام عن قيس بن المسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب انه المر بقتل المحرم الذنبور انتهىٰ

قال الحافظ ابن القيم وان لم يخالف الصحابة الصحابى اخرفاما ان يشتهر قوله فى الصحابة او لا يشتهر فان اشتهر فالذى عليه جماهير الطوائف من الفقهاء انه اجماع وحجة وقالت طائفة منهم هو حجة وليس باجماع وقال شرزمة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتاخيرن لا يكون اجماعاً ولا حجة وان لم يشتهر وقوله اولم يعلم هل اشتهر ام لا فاختلف الناس هل يكون بهضة ام لا فالذى عليه جماهير الامة انه حجة هٰذا قول جمهور الحنفية: صرح به محمد بن الحسن وذكره عن ابى حنيفه نصاً وهٰذا مذهب مالك واصحابة وتصرفه فى موطانه دليل عليه وهو قول اسحاق بن راهويه وابى عبيد وهو منصوص الامام احمد فى غير موضع واختيار جمهور اصحابة وهو منصوص الشافعى فى القديم والجديد

اما القديم فاصحابه مقرون به واما الجديد فكثير منهم حكى عنه انه ليس بحجة وفى هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً فانه لا يحفظ له فى الجديد حرف واحد ان قول الصحابة ليس بحجة وغايته ما تعلق به من نقل ذلك انه يحلى اقوالا للصحابة فى الجديد ثم يخالفها وهذا تعلق ضعيف جداً فان مخالفة المجتهد المعين لما هو اقوىٰ فى نظرهٖ لا يدل علىٰ انه لا يراہٗ دليلا من حيث الجملة بل خلاف دليلاً لدليل ارجع عنده منه انتهىٰ

هٰذا اقوال العلماء فى قول مطلق الصحابى فما ظنك بالخلفاء الراشدين الذين امرنا رسول ربنا صلوٰت اللّٰه وسلامه عليه باتباعهم وحضنا باقتفائهم وحكم علينا بعض النواجذ على سنتهم ولو بسطنا الكلام علىٰ هذه المسئلة لبلغ كراريس لكن اقتصرنا علىٰ ذالك القدر لما فيه كفاية لمن ابتغى الحق واراد الانصاف وترك التعصب

قد نشاعت فى عصرنا فرقة تدعى اتباع الحديث وهم بعمزل منه يردون الاحاديث المعبولة عند سلف الامة وخلفها بادنى قدح خفيف وجرحٍ ضعيف يطرحون اقوال الصحابة وافعالهم باصل نحيف وقولٍ كسيف ويقدمون عليها اراء هم الركيكة وافكارهم العليلة ويسمون انفسهم المحققين فكلا اللّٰه هم الذين يهدمون منار الشريعة النبوية ويدرسون قواعد الملة الحنيفية ويعفون اٰثار السنة والآثار المسندة وتحيلوا الدفعها حيلا لا ينشرح لها صر موقن ولا يرفع لها راس مؤمن ولست عقدة الانامل على ان اقوال الصحابة وعملهم والاحاديث التى فيها وهن تقابل الاحاديث الصحيحة بل اقول اذا لم يوجد فى الباب حديث اعلىٰ مرتبة الصحيح واجد خلافة وان كان فيه نوع وهن وعمل به سلف الامة وخلفهم او جمهورهم فهو صالح للاحتجاج واجب الاتباع وهٰذا الذى عليه الاولون والاٰخرون كما نقلته عن العلامة المقبلى رحمة اللّٰه عليه ولو تاملت كتب المحدثين من الصحاح الستة وغيرها وتفكرت فى تراجم الابواب واستدلات لها بهذا النصف من الاحاديث ونظرت الىٰ تعامل سلف الامة وخلقها عليها العرفت ان هذا هو الحق الصراح والصدق البواح ولو رددنا هذا الصنف من الادلة لتعطلت ثلث الشرعية بل نصفه ولا يغرنك قول بعض التاخرين ان هٰذا البوع من الادلة ليس بحجة لكونه مخالفً عن منهم السلف فكم من احاديث ضعاف واثارٍ موقوفة جرى عليها تعامل سلف الامة وخلفها كما نقلت ذالك من قبل فاللّٰه ياخذ بيدى ويديك ويرحم علي وعليك وهو يتولىٰ هداى وهداك والحمد لربى مولاى ومولاك)) (حررهٗ عبد الجبار بن عبد اللّٰه الغزنوى عفاء اللّٰه عنهما)

((فتاوىٰ غزنويه ص ۲۰۶ جلد ۱

بعض دوستوں کی طرف سے مجھ پر ایک سوال اس مضمون کا وارد ہوا کہ کیا اموال تجارت میں زکوٰۃ واجب ہے یا نہ؟ تو میں نے اس کے جواب میں آئندہ احادیث لکھ دیں، اور انہیں پر اکتفا کیا یعنی نہ اپنی طرف سے ایک حرف ہی بڑھایا اور نہ علماء کے اقوال سے اور وہ احادیث یہ ہیں۔''

ابو ذر سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ نے فرمایا: اونٹوں میں ان کی زکوٰۃ ہے، اور گائے میں اس کی زکوٰۃ اور بھیڑ بکریوں میں ان کی زکوٰۃ ہے، اور کپڑے میں اس کی زکوٰۃ ہے، اس کو دار قطنی اور حاکم نے روایت کیا اور حاکم نے اس کو صحیح کہا، اور حافظ ابن حجر نے کہا: اس کا اسنادہ لا باس بہ ہے۔

سمرۃ بن جندب سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ ہم کو حکم دیا کرتے تھے کہ ہم جن چیزوں کو فروخت کے واسطے رکھا کریں ان سے زکوٰۃ نکالا کریں، اس کو دار قطنی اور ابو ذر اور بزار نے روایت کیا۔

اور ان (سمرہ) ہی سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ ہم کو حکم فرمایا کرتے تھے کہ جو غلام فروخت کے لیے رکھے جاتے ہیں، ان سے زکوٰۃ نکالا کریں، اس کو دار قطنی اور ابو ذر اور بزار نے روایت کیا۔

اور زیاد بن حدیر سے روایت ہے کہ کہا مجھ کو عمر رضی اللہ عنہ نے زکوٰۃ جمع کرنے والا بنا کر بھیجا تو مجھ کو حکم دیا گیا کہ لیا کروں مسلمانوں سے یعنی ان کے مالوں میں سے جن کو وہ تجارت کے لیے باہر اندر لے جاتے ہیں، چالیسواں حصہ اور ذمی کفار کے مالوں میں سے بیسواں حصہ اور حربی کفار کے مالوں میں سے دسواں حصہ، اس کو ابو عبید اور عبد الرزاق نے نکالا اور طبرانی نے اس کو معجم اوسط میں مرفوعاً روایت کیا اور حافظ ابن حجر نے تلخیص میں اس پر سکوت کیا باوجودیکہ کہ وہ اس کتاب میں احادیث کی صحت اور ضعف کی خوب بحث کیا کرتے ہیں۔

اور حماس سے روایت ہے کہ عمر بن خطاب پر میرا گزر ہوا اور میں اس وقت اپنی گردن پر کچے چمڑے اٹھائے ہوئے تھا، تو کہا اے حماس تو اپنی زکوٰۃ نہیں ادا کیا کرتا میں نے کہا: میرا (مال) تو صرف یہی ہے، اور کچھ چمڑے کچے (بھی ہیں) جو رنگ میں پڑے ہیں، فرمایا: یہ مال ہے رکھ دے سو میں نے ان کو رکھ دیا، آپ نے ان کو شمار کیا کہ ان میں زکوٰہ واجب ہے پس آپ نے ان کی زکوٰہ لے لی، اس کو شافعی رحمۃ اللہ علیہ اور احمد رحمہ اللہ علیہ اور ابن ابی شیبہ رحمۃ اللہ علیہ اور عبد الرزاق اور سعید بن منصور اور دار قطنی نے روایت کیا۔

اور زریق بن حکیم سے روایت ہے کہ عمر بن عبد العزیز نے ان کی طرف خط لکھا کہ جن مسلمانوں کا تجھ پر گزر ہوا ان وک دیکھ لیا کر پھر ان کے تجارتی مالوں میں سے جو ظاہر ہو ہر چالیس (۴۰) دینار پیچھے ایک دینار لے لیا کرو، اس کو مالک نے مؤطا میں اور شافعی نے روایت کیا۔

اور بیہقی نے احمد بن حنبل کے طریق سے روایت کیا کہ ہم کو حفص بن غیاث نے حدیث بیان کی ہم کو عبید اللہ بن عمر نے حدیث بیان کی وہ نافع سے وہ ابن عمر سے کہا تجارتی سامانوں کے سوا اور کسی سامان میں زکوٰۃ نہیں ہے۔

اور ابن عمر سے روایت ہے، (کہا) جو ملا کہ پھرایا جاتا ہے (یعنی) تجارت کے غلام یا چارپائے یا کپڑا تو ان میں زکوٰۃ پھر پھر دی جاتی ہے (یعنی سال بہ سال) اس کو عبد الرزاق نے روایت کیا۔

سو جب یہ جواب اس سائل کو پہنچا اس نے ہمارے زمانے کے بعض فاضلوں کو دکھایا تو اس پر یہ مضمون لکھا:

حدیث اول ابن الہمام نے فتح القدیر (شرح ہدایہ) میں لکھا ہے کہ ابوذر کی حدیث کو ترمذی نے بخاری سے ناقل ہو کر یوں معلول بیان کیا ہے کہ ابن جریج نے عمران بن ابی انس سے سماع نہیں کیا، انتہیٰ۔ اور ابن حجر نے اس کے سب طرق کو فتح الباری میں ضعیف کہا ہے، اور ان مین سے ایک طریق کے بارے میں کہا ہے کہ یہ اسناد لا باس بہ ہے اور یہ بات تجھ پر ظاہر ہے کہ ایسے (لفظ) سے حجت قائم نہیں ہوتی، علاوہ ابن دقیق العید رحمۃ اللہ علیہ نے یہ کہا ہے کہ جو مستدرک کے اندر اس حدیث میں روایت کیا ہے، بر ہے (رائے محلہ) سے اور دار قطنی نے اس کو (معجمہ) سے روایت کیا ہے، لیکن ضعیف طرق سے اور یہ (اختلاف) موجب احتمال ہے، پس اس سے دلیل پکڑنا ٹھیک نہیں، شوکانی کا قول ختم ہوا۔

حدیث ثانی وثالث: ابن حجر نے کہا: اس کے اسناد میں جہالت ہے، کیونکہ خبیب بن سلیمان مجہول ہے، اور جعفر بن سعد قوی نہیں ہے، اور بلوغ المرام میں کہا اس کا اسناد ڈھیلا ہے، اور شوکانی نے وبل العمام میں کہا: اس کو ابو داؤد اور طبرانی اور دار قطنی اور بزار نے روایت کیا ہے، لیکن یہ روایتیں ایسی ہیں کہ ویسی حدیث سے حجت قائم نہیں ہوتی کیونکہ اس کی اسناد میں مجہول راوی ہیں، سید عبد الغنی زبیدی نے دار قطنی کے حاشیے میں لکھا ہے کہ یہ (حدیث) سمرۃ کے صحیفہ میں سے ہے کہ جس کو (دار قطنی) مجہول راویوں سے روایت کرتا ہے، اور اس کا مخرج ان کی جہت کے سوا اور کوئی نہیں ہے، اور باقی حدیثیں حجت نہیں ہیں، کیونکہ وہ موقوف ہیں، جیسے اصول حدیث کے ماہر پر ظاہر ہے، اور کہا شوکانی نے رہا عمر رضی اللہ عنہ کا قول سو ہم اس کے حجت ہونے کے قائل نہیں ہیں۔ اس پر سائل حیران ہوا اور وہ (رد) میرے پاس لایا، اور مجھ پر زور دیا کہ ان اعتراضوں کو رفع اور ان کے تعصبات کو دفع کروں یہاں تک کہ مجھ کو لکھنے پر مجبور کیا، اور اپنی بات منانے پر لاچار کیا، سو میں اللہ کی مدد طلب کرتا ہوں، اور کہتا ہوں۔

حدیث اول کو حاکم نے دو طریق سے نکالا اور پھر کہا کہ دونوں اسناد علی شرط الشیخین (اور) صحیح ہیں، اور ابن دقیق العید نے اس کے علیٰ شرط البخاری ہونے پر اعتراض کیا ہے، اور ابن الملقن نے اس کو بدر (منیر) میں یوں دفع کیا ہے کہ حاکم کی مراد یہ ہے کہ شیخین نے (ان) دونوں اسناد کے راویوں سے حجت پکڑی ہے یہ مراد نہیں کہ یہ راوی شیخین کے ہی راوی ہیں، اور بخاری کا اس کو یوں معلول بیان کرنا کہ ابن جریج نے عمران سے سماع نہیں کیا، سو یہ ان دو میں سے ایک طریق میں ہے، دوسرے طریق میں نہیں جس کو سعید بن سلمۃ عمران سے روایت کرتا ہے، اور حافظ ابن حجر نے اس میں یہ کہا ہے کہ یہ اسناد لا باس بہ ہے، اور اس حدیث کے ان دو طریق کے سوا اور طرق بھی ہیں، اور علماء نے اگرچہ ان کو ضعیف کہا ہے، لیکن اصول حدیث میں یہ امر مقرر ہے کہ جب ایسی حدیث کے طرق کثیرہ ہوں تو وہ حسن بلکہ صحیح ہو جاتی ہے۔

سیوطی نے کہا اور علوم حدیث میں یہ امر مقرر ہے کہ جو (راوی) اس صفت پر ہو تو جب اس کا کوئی شاہد یا متابع پایا جائے تو اس کی حدیث کے لیے صحت کا حکم دے دیا جاتا ہے، اور شیخ محمد اکرم نے امعان النظر میں کہا ہے، کبھی متابع اور متابع ہر ایک پر اعتماد نہیں ہوتو تو دونوں کے جمع ہونے سے بھی قوت حاصل ہو جاتی ہے۔ انتہیٰ

اور شوکانی نے نیل الاوطار اور رداروی میں اور اوروں نے اور کتابوں میں بہت سی جگہوں میں اس قاعدہ سے دلیل لے کر ضعیف حدیثوں سے تمسک کیا ہے، اور علم شامخ میں ہے، اور اس سے (یعنی جس سے) کم درجہ ضعیف ہے، اور اس کے کئی درجے ہیں، اور شاہد کو حسن اور بعضوں کے نزدیک صحیح کر دیتے ہیں، جب تک کہ اس کا ضعف دونوں عمل میں بہت نہ ہو، علاوہ ازیں یہ بھی ہے کہ لا باس بہ (راوی) کی روایت ابن معین اور عبد الرحمن بن ابراہیم کے ہاں حجت ہے۔

اور کہا ابوذر دمشقی نے میں نے عبد الرحمن (بن ابراہیم) سے کہا: آپ علی بن جوشب کے بارے میں کیا کہتے ہیں؟ کہا لا باس بہ ہے، میں نے کہا آپ اس کو ثقہ کیوں نہیں کہتے، کہا میں تجھ کو کہہ چکا ہوں کہ وہ ثقہ ہے اسی طرح امعان میں ہے اور یہ دونوں بڑے امام کافی ہیں، اور رہا بجائے بزر کے بر کا لفظ آنا مستدرک کی روایت میں تو وہ کسی راوی کی طرف سے تصحیف ہے، جس طرح کہ نووی نے تہذیب الاسماء واللغات میں اس کی تصریح فرمائی ہے۔

اور حدیث ثانی کو اگرچہ ابن حجر نے باین طور ضعیف بیان کیا ہے، کہ اس کی اسناد میں جہالت ہے لیکن دوسروں نے اس کو حسن کہا ہے جس طرح کہ شوکانی نے کہا: اور ابن عبد البر نے اس کی تصریح کی کہ اس کی اسناد حسن ہے اور تجھ پر ظاہر ہے کہ اس کا حسن کہنے والا اس کے راویوں کا حال جاننے والا ہے، اور جہالت کی جرح جو ہے، تو راویوں کا حال نہ جاننا ہے، اور جو (کسی بات کا) علم رکھتا ہے، وہ مقدم ہے اس پر جو علم نہیں رکھتا، اور معترض کا یہ قول کہ اس کی اسناد میں جعفر بن سعد ہے، اور وہ قوی نہیں سو یہ جرح مبہم ہے، سبب بیان نہ کرنے تک مقبول نہیں ہوتی جس طرح کہ حافظ ابن حجر نے کہا جرح مقدم ہے، تعدیل پر بشرطیکہ صادر ہوئے بیان شدہ (اور) ایسے شخص سے کہ جو اس کے اسباب پہنچانتا ہوں، اس لیے کہ جرح اگر بیان شدہ نہ ہو تو ایسے شخص میں قادی نہیں ہو سکتی جس کا عدل ہونا ثابت ہے، انتہیٰ۔

اور شوکانی کے قول سے تو معلوم ہو چکا ہے کہ یہ حدیث سوائے حافظ رحمۃ اللہ علیہ کے باقی علماء کے ہاں حسن ہے اور حافظ رحمۃ اللہ علیہ کی جرح مبہم علماء کی تحسین کے مقابلہ میں مقبول نہیں۔

ابو داؤد نے کہا جس حدیث پر کہ میں اپنی اس کتاب میں سکوت کروں تو وہ احتجاج کی صلاحیت رکھتی ہے اور (یہ حدیث بھی) انہی حدیثوں میں سے ہے کہ جن پر ابو داود نے اور ان کے بعد ابن منذر نے سکوت فرمایا ہے، اور ان دونوں کا اس پر سکوت کرنا دلیل ہے کہ یہ حدیث دونوں کے ہاں حسن ہے، اور یہی جواب ہے حدیث ثالث سے۔

علاوہ ازیں ضعیف حدیث جبکہ قرون مشہود لہا بالخیر میں معمول بہ ہو وہ امت کے ہاں مقبول ہے، جیسے العینیان وکاع السہ کہ حدیث اور حدیث الماء طہور لاینجسہ شئی الا، غلب علی ریحہ او طعمہ او لونہ کی اور حدیث لا وصیۃ لوارث کی اور ان جیسی حدیثیں اور بہت ہیں اور امت اس بات پر متفق ہے کہ نیند ناقض (وضو) ہے اور ان کی دلیل ضعیف حدیثیں ہیں، سو وہ اسناد کی حیثیت سے مردود ہیں، اور معانی کے لحاظ سے مقبول ہیں، حافظ نے تلخیص میں کہا: ابن عبد البر نے ان علماء کی تصحیح پر تعقب کیا ہے، جنہوں نے حدیث البحر ہو الطہور ماءہٗ کی تصحیح کی ہے، پھر بایں ہمہ اس کے صحیح ہونے کا حکم دیا ہے، کیونکہ علماء نے اس کو قبول کر لیا ہے، سو اس حدیث کو اسناد کے لحاظ سے مردود اور معنی کی حیثیت سے قبول کیا ہے، انتہیٰ ملخصاً۔

نووی رحمۃ اللہ علیہ نے کہا حدیث الا ما غلب علی ریحہ اور طعمہ کے ضعیف کہنے پر علماء اتفاق رکھتے ہیں، میں کہتا ہوں اور بایں ہمہ علماء کا اس پر اجماع ہے کہ قلیل کثیر پانی میں جب نجاست پڑ کر رنگ یا بو یا مزہ کو بدل دے تو وہ پلید

ہے، جس طرح کہ ابن المنذر نے کہا ہے۔ اور شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے کہا علامہ علماء کا قول یہی ہے میں نہیں جانتا کہ اس میں ان کے درمیان اختلاف ہو۔

شوکانی نے کہا اہل حدیث اس زیادت کے ضعف پر اتفاق کر چکے ہیں لیکن اس کے مضمون پر اجماع واقع ہے جس طرح کہ ابن المنذر اور ابن الملقن نے نقل فرمایا ہے، سو اب جو لوگ اجماع کے حجت ہونے کے قائل ہیں ان کے نزدیک اس زیادت کے مفاد پر اجماع ہی دلیل ہے اور جو لوگ اجماع کے حجت ہونے کے قائل نہیں ہیں، ان کے ہاں یہ اجماع اس زیادت کے صحیح ہونے کا مفید ہوگا، اس لیے کہ یہ زیادتی ایسی ہوگی کہ جس کے معنی پر اجماع ہو چکا ہے، اور قبولیت کی نظر پڑی ہے، سو ان کا استدلال اسی زیادت سے ہے، نہ اجماع سے۔

اور سخاوی نے شرح الفیہ میں کہا ہے جب ایک امت حدیث ضعیف کو قبول کرلے تو مذہب صحیح یہی ہے کہ اس پر عمل کیا جائے گا، یہاں تک کہ وہ یقینی اور قطعی حدیث کو منسوخ کرنے میں متواتر حدیث کے رتبہ میں سمجھی جائے گی، اور اسی وجہ سے شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے حدیث لا وصیۃ لوارث کے بارے میں یہ فرمایا ہے کہ اس کو اہل حدیث ثابت نہ کہتے لیکن عامہ علماء نے اس کو قبول کرلیا ہے، اور اس پر عمل رکھتے ہیں، یہاں تک کہ اس کو آیت وصیت کا ناسخ قرار دیا ہے۔

اور علامہ مقبلی نے الارواہ النوافح فی شرح العلم المشائخ میں کہا ہے صحیح معمول بہ حدیث ضعیف کے بعض انواع کو (بھی) شامل ہے، اور اس کو (حافظ) ابن حجر نے تلخیص السبہ المنیر جیسی کئی جگھوں میں ذکر کیا ہے، اور اسی طرح دوسروں نے سوا سے یاد رکھنا چاہیے کیوں یہ ایک اہم مسئلہ ہے، اس لیے کہ جن حدیثوں کے بارے میں محدث لوگ یہ کہتے ہیں کہ یہ صحیح نہیں ہیں، یا یہ ضعیف ہیں اس زمانہ میں لوگ ان میں بہت غلطی کرتے ہیں، یعنی یہ وہم پڑ جاتا ہے، کہ اس پر مطلقاً عمل ہی نہیں اور معمول بہ (حدیث) کا بجز بخاری رحمۃ اللہ علیہ کے متاخرین محدثین کی اصطلاح میں صحیح ہونا مشروط نہیں ہے، اور یہ قول (کہ مشروط ہے) دلائل سے دور ہے، بلکہ اگر یہ کہہ دیا جائے کہ اگلوں پچھلوں کے مذہب کے خلاف ہے، تب بھی جائز ہے (علامہ مقبلی کا قول) ختم ہوا۔

اور اموال تجارت میں زکوٰۃ واجب ہونے کی حدیث پر عمل کرنے کے اوپر سلف امت کا اجماع ہو چکا ہے۔

حافظ ابن حجر نے فتح میں کہا: تجارت کی زکوٰۃ جس طرح کہ اس کو ابن المنذر وغیرہ نے نقل کیا ہے، باجماع ثابت ہے، سو اس حدیث کے عموم کو اس کے ساتھ خاص کیا ہے، (حافظ کا قول) ختم ہوا۔

اور اسی طرح اس پر اجماع شدہ کو شوکانی رحمۃ اللہ علیہ نے نیل الاوطار میں اور دوسروں نے دوسری کتابوں میں نقل کیا ہے، اور خلیفہ ثانی (عمر فاروق رضی اللہ عنہ) اس کو لیتے رہے، اور اپنے کارواروں کو اس کے لینے کا حکم فرماتے رہے اور ان پر کسی ایک صحابی نے (بھی) انکار نہیں کیا، طحاوی نے کہا ہم کو کوئی صحابی معلوم نہیں کہ جس نے اس مسئلہ میں حضرت عمر رضی اللہ عنہ کی مخالفت کی ہو۔

اور ابن المنذر نے کہا مال تجارت میں زکوٰۃ کے واجب ہونے پر اجماع قائم ہے، اور فقہاء سبعہ بھی اس کے وجوب کے قائلین میں سے ہیں، لیکن اس کا منکر کافر نہ ہوگا، کیونکہ اس میں اختلاف ہے، اور ظاہر یہ اور غیر ظاہر۔ جو سلف امت کے اس اجماع کے مخالف ہیں، ان کی مخالفت کا کوئی اعتبار نہیں ہے، اگرچہ وہ بالوں اور مگینوں کے شمار میں (بھی) ہوں، اور اگر اس مسئلہ میں صرف اللہ تعالیٰ کا یہ قول کہ {اَنْفِقُوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ} اور جل شانہ کا یہ قول کہ خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا (ہی) ہوتا، تب بھی استدلال تام تھا کیونکہ اموال اور ما کسبتم کا لفظ (دونوں) عام ہیں اور مال کے سب قسموں کو شامل ہیں، تو ان میں سے نص شارع اور اجماع ثابت کے سوا کسی چیز کو خاص نہیں کیا جا سکتا، پھر ان احادیث مذکورہ کے ہوتے ہوئے اور آنحضرت ﷺ کے اس متفق علیہ قول کے ہوتے ہوئے "کہ اللہ تعالیٰ ان پر فرض کردی، زکوٰۃ جو ان کے اغنیاء سے لی جاتی ہے، پھر ان کے فقراء پر پھیر دی جاتی ہے۔" کس طرح خاص کیا جا سکتا ہے (سو اس حدیث کی بنا پر) جس شخص کے پاس مال ہوگا، نقد ہو یا جنس وغیرہ تو وہ غنی ہوگا، اور اس حدیث میں غنی کی تعریف نصاب ہے جو شارع کی طرف سے مقرر ہے، اور وہ دو سو درہم ہے، یا ان کی قیمت پس بعض اغنیاء کو بعض سے خاص کر دینا سینہ زوری ہے، و نیز آنحضرت کے اس متفق قول کے ہوتے ہوئے کہ رہے خالد سو تم خالد پر زیادتی کرتے ہو، کیونکہ وہ اپنی زمین اور سامان ہتھیار اللہ کی راہ میں وقف کر چکا ہے، اور یہ اس لیے (فرمایا تھا) کہ صحابہ رضی اللہ عنہم نے اس سے اس کی زرہوں اور ہتھیارون کی زکوٰۃ طلب کی تھی، یہ گمان رکھ کر کہ وہ تجارتی ہیں تو خالد نے (زکوٰۃ) نہ دی سو صحابہ نے آنحضرت ﷺ کے پاس شکایت کی تو آپ نے فرمایا: وہ تو اپنا مال اللہ کی راہ میں وقف کر چکا ہے، اور اس پر ان میں زکوٰۃ نہیں ہے، سو تم لوگوں کا اس سے زکوٰۃ مانگنا زیادتی ہے، اور حدیث ہذا سے یہی معنی ہی متبادر ہے، اور اس کے خلاف پر نہ عبارت شہادت دیتی ہے اور نہ دلالت اس کا حکم کرتی ہے، سو اگر اموال تجارت میں زکوٰۃ نہ وہتی صحابہ رضی اللہعنہم خالد سے اس کے اجناس کی زکوٰۃ نہ مانگتے و نیز آنحضرت ﷺ ان کو اموال تجارت کی زکوٰۃ لینے سے روک دیتے، رہی باقی حدیثیں سو اللہ تجھ کو رحم کرے معلوم کرنا چاہیے، کہ تم اس قانون سے جو حدیث نبوی کے خلاف پر بنایا گیا ہو، اور اس قاعدے کے تیار کرنے سے جس کی بنیاد اثر مصطفوی کے الٹ ڈالی گئی ہو بیزار ہیں، ہمارے پروردگار کے پیغمبر ﷺ نے فرمایا ہے میری سنت اور خلفاء راشدین کی سنت کو اپنے اوپر لازم کرو، اور اس پر چنگل مارو اور ڈاڑہوں سے مضبوط پکڑو، اور فرمایا: دو شخص جو میرے بعد ہوں گے، (یعنی ابو بکر و عمر) ان کی اقتداء کرنا اور فرمایا میں تم کو وصیت کرتا ہوں اپنے صحابہ کی پھر ان لوگوں کی جو ان سے قریب ہوں گے پھر ان لوگوں کی جو ان سے قریب ہوں گے، پھر جھوٹ پھیل جائے گا، سو جو بات خلفاء راشدین سے ثابت ہو، اور اس پر خیر القرون گذر چکے ہوں تو اس پر پنجہ مار اور ڈاڑہوں سے مضبوط پکڑ اور جن قاعدوں کی بنا گرنے والے گڑھے کے کنارے پر رکھی گئی ہے، (اور) جو نہ موٹا کرتے ہیں، اور نہ بھوک بند کرتے ہیں، ان سے بچ اور پرہیز کر الٰہی کیوں کہ ان کا قول حجت نہ ہو باوجودیکہ ہمارے پروردگار کے رسول نے ہم کو ان کی تابعداری کا حکم فرمایا ہے، اور ہمارے خالق نے اپنی رضامندی کا وعدہ ان کی پیروی پر ہی دیا ہے، سو بڑا ہی تعجب ہے، اس علم پر کہ یہ قانون منسوب ہے، حالانکہ وہ اس سے بری ہے، وہی ہے، جس نے خلفاء راشدین کے قول کو حجت بنایا ہے۔

سیوطی نے اکلیل میں نقل کیا ہے کہ شافعی رحمۃ اللہ علیہ نے ایک بار مکہ میں فرمایا کہ لوگو جو چاہو مجھ سے پوچھو میں تم کو کتاب اللہ سے اس کی خبر دوں گا، تو کسی نے ان سے کہا کہ آپ محرم کے حق میں جو بھڑ مار ڈالے کیا فرماتے ہیں، انہوں نے کہا: بسم اللہ الرحمن الرحیم، فرمایا اللہ تعالیٰ کا: اٰتٰكُمُ الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوْا "یعنی جو کچھ کہ رسول تم کو دے اس کو لے لو، اور جس سے منع فرمائے اس سے رک جاؤ۔

اور کہا ہم کو سفیان بن عینیہ نے عبد الملک بن عمیر سے حدیث سنائی اس نے ربعی بن خراش سے اس نے حذیفہ بن یمان سے اس نے نبی ﷺ سے کہ آپ نے فرمایا: دو (۲) شخص جو میرے بعد ہوں گے، (یعنی ابو بکر و عمر) ان کی اقتداء کرنا۔

(اور ہم کو سفیان نے مسعر بن کدام سے حدیث سنائی، اس نے قیس بن مسلم سے اس نے طارق بن شہاب سے اس نے عمر بن خطاب سے انہوں نے امر فرمایا کہ احرام والا بھڑ کو مار ڈالا کرے، (اکلیل کا لفظ ختم ہوا

حافظ ابن قیم رحمۃ اللہ علیہ نے کہا اور اگر صحابہ کا کوئی دوسر صحابی مخالف نہ ہو تو دو صورتیں ہوتی ہیں یا تو یہ اس کا قول صحابہ میں مشہور ہو جاتا ہے، یا نہیں ہوتا سو اگر مشہور ہو جائے، تو فقہاء کی بہت ساری جماعتیں اس پر ہیں کہ وہ اجماع بھی ہے، اور حجت بھی ہے، اور ایک جماعت ان میں سے یہ کہتی ہے کہ وہ حجت ہے، اجماع نہیں ہے، اور متکلمین کی ایک جماعت اور بعض فقہاء متاخرین یہ کہتے ہیں کہ نہ اجماع ہوگا، اور نہ حجت اور اگر اس کا قول مشہور نہیں ہوا ہے یا معلوم نہیں کہ مشہور ہوا ہے یا نہیں تو اس میں لوگوں کا اختلاف ہے کہ حجت ہو سکتا ہے یا نہ۔ سو امت کے جماہیر اس پر ہیں کہ یہ قول حجت ہے، یہی ہے قول جمہور حنفیہ کا محمد بن حسن نے اس کی تصریح کی ہے، اور ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ سے اس کو نصاً ذکر کیا ہے، اور یہی مذہب ہے، مالک اور س کے اصحاب کا اور موطا میں ان کا تصرف بھی اسی پر دلیل ہے، اور یہی قول ہے اسحٰق بن راہویہ اور ابو عبید کا اور یہی ہے، امام احمد رحمۃ اللہ علیہ کا منصوص بہت سی جگھوں میں اور اختیار ان کے جمہور اصحاب کا اور یہی ہے شافعی کا منصوص قدیم اور جدید میں۔

پھر رہا قول قدیم، سو ان کے اصحاب اس کے اقراری ہیں، اور رہا جدید سو ان میں سے بہت تو شافعی رحمۃ اللہ علیہ سے یہ حکایت کرتے ہیں کہ وہ حجت نہیں ہے، اور اس حکایت میں بالکل ظاہر خلل ہے، کیونکہ قول جدید میں ان سے مطلقاً ایک حرف بھی محفوظ نہیں ہے کہ صحابہ کا قول حجت نہیں ہے، اور اس حکایت کے ناقل نے غایت درجہ اس بات سے تعلق پکڑا ہوگا، کہ شافعی رحمۃ اللہ علیہ جدید میں صحابہ کے کئی اقوال نقل کرتے ہیں، پھر ان کی مخالفت کرتے ہیں، اور یہ تعلق بہت ہی ضیعف اور کمزور ہے اس لیے کہ مجتہدین کا اس قول کی مخالفت کرنا جو اس کے خیال میں اقویٰ ہے، اس پر دلالت نہیں کرتا کہ وہ اس کو کسی طرح بھی دلیل نہیں جانتا۔ بلکہ اس نے تو ایک دلیل کی مخالفت کی ہے، مقابلے میں ایک ایسی دلیل کے جو اس کے ہاں اس پر بہت ترجیح رکھتی ہے۔ (ابن قیم رحمۃ اللہ علیہ کا قول) ختم ہوا۔

یہ ہیں علماء کے اقوال مطلق صحابی کے قول کے بارہ میں سو اب خلفاء راشدین کے ساتھ تیرا کیا گمان ہے، یہ تو وہی ہیں جن کی تابعداری کا ہمارے پروردگار کے پیغمبر نے ہم کو حکم دیا، اور جن کی پیروی کی ترغیب فرمائی، اور جن

کی چالوں کو داڑھوں سے مضبوط پکڑنے کا ہم پر حکم لگایا، اور اگر ہم اس مسئلہ پر کلام کو بسط دیویں، تو کئی جزوں تک پہنچ جائے لیکن اسی قدر پر اکتفار کر لیا ہے، کیونکہ اس میں حق تلاش کرنے والے اور انصاف کو چاہنے والے تعصب اور اعتساف کو چھوڑنے والے کےلیے کفایت ہے۔

اور ہمارے اس زمانہ میں ایک فرقہ نیا کھڑا ہوا ہے جو اتباع حدیث کا دعویٰ رکھتا ہے، اور درحقیقت وہ لوگ اتباع حدیث سے کنارے ہیں جو حدیثیں کے سلف اور خلف کے ہاں معمول بہا ہیں، ان کو ادنٰی سی قدح اور کمزوری جرح پر مردود کہہ دیتے ہیں، اور صحابہ کے اقوال و افعال کو ایک بے طاقت سے قانون سے بے نور سے قول کے سبب پھینک دیتے ہیں، اور ان پر اپنے بے ہودہ خیالوں اور بیمار فکروں کو مقدم کرتے ہیں اور اپنا نام محقق رکھتے ہیں، حاشا وکلا اللہ کی قسم یہی لوگ ہیں، جو شریعت نبویہ (کی حد بندی) کے نشان کو گراتے ہیں، اور ملت حنیفہ کی بنیادوں کو کہنہ کرتے ہیں اور سنت مصطفویہ کے نشان نو کو مٹاتے ہیں، احادیث مرفوعہ کو چھوڑ رکھا ہے، اور متصل الاسناد ید آثار کو پھینک دیا ہے، اور ان کے دفع کرنے کےلیے وہ حیلہ بناتے ہیں کہ جن کےلیے کسی یقین کرنے والے کا شرح صدر نہیں ہوتا، اور نہ کسی مومن کا سر اٹھتا ہے، اور میں اس بات پر عقد تامل نہیں کرتا ہوں کہ صحابہ کے اقوال و عمل اور وہ حدیثیں کہ جنہیں گونہ کمزوری ہے، وہ احادیث صحیحہ کا مقابلہ کر سکتی ہیں، بلکہ میں یہ کہتا ہوں کہ جب ایک مسئلہ میں کوئی ایسی حدیث موجود نہ ہو جو صحیح کے اعلیٰ رتبہ کو پہنچے اور اگرچہ اس میں گونہ کمزور بھی ہو اور اس پر امت کے سلف و خلف یا جمہور نے عمل بھی کیا ہو تو وہ حجت پکڑنے کی صلاحیت رکھتی ہے، اور واجب الاتباع ہے، اور یہ ہے وہ قول جس پر اگلے پچھلے متفق ہیں جس طرح کہ میں اس کو علامہ مقبلی رحمۃ اللہ علیہ نے نقل کیا ہے، اور اگر تو صحاح ستہ وغیرہ کتب محدثین میں تامل کرے، اور ابواب کے تراجم اور ان کےلیے اس قسم کی حدیثوں سے دلیل پکڑنے میں فکر کرے، اور امت کے سلف و خلف کے تامل کی طرف نظر کرے، تو ضرور پہچان جائے کہ یہی حق صریح اور ظاہر راستی ہے، اور اگر ہم اس قسم کی دلیلوں کو رد کر دیں تو شریعت کا تیسرا حصہ بلکہ آدھا حصہ رہ جاتا ہے، اور بعض متاخرین کا یہ قول کہ اس قسم کی دلیل حجت نہیں ہیں، تجھ کو دھوکے میں نہ ڈال دے، کیونکہ یہ سلف صالحین کی چال کے خلاف ہے، یعنی بہت سی ضعیف احادیث اور موقوف آثار ہیں، کہ جن پر امت کے سلف و خلف کا تعامل جاری رہا ہے جس طرح کہ میں اس کو اس سے پہلے نقل کر چکا ہوں، سوا ب اللہ ہی میرے اور تیرے ہاتھ پکڑنے اور مجھ پر اور تجھ پر رحم کرے اور وہی میری اور تیری ہدایت کا متولی رہے، اور سب تعریف میرے ہی پروردگار کی ہے، جو میرا اور تیرا مولا ہے۔'' (المترجم: عبدالثواب رحمۃ اللہ علیہ ملتانی)

هذا ما عندي والله أعلم بالصواب

فتاوی علمائے حدیث

جلد 7 ص 67-81

محدث فتویٰ